الأنباء
الاثنين 3 مارس 2014

رفضت رفع الحصانة عن رئيس المجلس ودشتي

«التشريعية»: منع استيراد اللحوم ما لم تكن مصحوبة بشهادة ذبح إسلامي

رفضت اللجنة التشريعية البرلمانية في اجتماعها امس رفع الحصانة عن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم والنائب عبدالحميد دشتي.

وقال مقرر اللجنة النائب د.عبدالكريم الكندري عقب اجتماع اللجنة في تصريح للصحافيين ان اللجنة ناقشت موضوع رفع الحصانة النيابية المقدم من النائب صفاء الهاشم بالقضية رقم «2013/943» حصر العاصمة جنح المباحث ضد الرئيس الغانم، حيث تمت المناقشة بحضور الغانم واستمعت منه، وصوتت اللجنة بعد ذلك على رفض الموافقة على رفع الحصانة بأغلبية أعضائها.

واضاف الكندري ان اللجنة ناقشت موضوع رفع الحصانة عن النائب د.عبدالحميد دشتي في القضية المرفوعة ضده والمقيدة برقم 595 حصر العاصمة «2013/17» جنح والمقدمة من قبل النائب السابق د.وليد الطبطبائي حيث صوتت اللجنة على رفض رفع الحصانة عن دشتي باغلبية اعضاء اللجنة.

وتابع الكندري ان الاجتماع ناقش ايضا الاقتراح المقدم من قبل النواب د.محمد الحويلة وسعود الحريجي ود.عبدالرحمن الجيران والخاص بحظر استيراد اللحوم ما لم تكن مصحوبة بشهادة ذبح اسلامي، حيث تمت الموافقة عليه بالاجماع.

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم متوجها إلى اجتماع اللجنة التشريعية

الصالح اعتذر عن عدم حضور الاجتماع لأسباب صحية.. ومجلس الوزراء يبحث تقديم تصور نهائي للقضية خلال المهلة المطلوبة

«المالية» ترجئ علاوة الأولاد لمدة شهر بناء على طلب الحكومة لمزيد من الدراسة

خلف دميثير وفيصل الشايع ومحمد الجبري وصفاء الهاشم خلال اجتماع اللجنة المالية

د.عبدالمحسن المدعج وأركان وزارته اثناء الاجتماع

أجلت اللجنة المالية البرلمانية مناقشة علاوة الأولاد التي كان من المقرر مناقشتها في اجتماع اللجنة امس، لمدة شهر بناء على طلب الحكومة من اجل المزيد من الدراسة. وقال مقرر اللجنة المالية النائب محمد الجبري في تصريح للصحافيين عقب الاجتماع: ان اللجنة تلقت طلبا من الحكومة مهلة شهر اخر لدراسة موضوع علاوة الاولاد وتقديم تصور نهائي بشأن هذا الموضوع.

وبين الجبري ان وزير المالية اعتذر عن حضور الاجتماع الذي عقد امس بسبب اجرائه عملية جراحية مفاجئة.

وأشار الى ان اللجنة ارتأت ان توافق على طلب الحكومة إضافة لمناقشة بعض الاقتراحات التي قدمها بعض النواب بهذا الشأن، حيث تمت الموافقة على طلب التمديد من قبل اللجنة.

تعبيراً عن المشاعر الصادقة لما يقوم به تجاه الكويت

التميمي: إطلاق اسم الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم على أحد الشوارع الرئيسية

عبدالله التميمي

قدم النائب عبدالله التميمي اقتراحا برغبة لاطلاق اسم صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم على احد الشوارع الرئيسية في البلاد، وجاء في الاقتراح: اثبتت الامارات العربية المتحدة دائما وعلى كل المستويات أنها تضمر المحبة الكبيرة للكويت في كل الظروف في الافراح والاتراح، وما قام به صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي مؤخرا انما يعبر عن اخلاص الامارات العربية المتحدة الدائم وتقديرها المستمر للشعب الكويتي دون انتظار لاشادة او شكر او تقدير على مواقفها، حيث عبرت الدولة الشقيقة وبأمر من سموه عن مشاركتها بأعياد الكويت عبر وضعها لصورة صاحب السمو الامير الشيخ صباح الاحمد وعلم الكويت على برج الشيخ خليفة في امارة دبي، وكذلك القيام بأوبريت فني اماراتي عبروا من خلاله عن حبهم ومشاركتهم للكويت في اعيادها، كما قاموا بتوزيع الورود وعلب الشيكولاتة الفاخرة المغطى بعلم الكويت على كل القادمين للامارات من المواطنين الكويتيين، وفي ظل هذا الكرم الاماراتي الكبير تجاه الكويت واهلها بات علينا ان نرد جزءا بسيطا من هذا الشعور الاخوي الجميل لاهل الامارات قيادة وشعبا عبر الاقتراح التالي: اطلاق اسم صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم على احد الشوارع الرئيسية في الكويت على ان يعطى هذا الاقتراح اولوية في تنفيذه حتى يشكل تعبيرا عن المشاعر الصادقة للمعروف الذي يقوم به سموه تجاه الكويت والكويتيين وحتى تكون هذه البادرة رمزية لشكر الامارات قيادة وشعبا.

الجيران يطلب أسماء وأعداد العاملين بالنفط الحاصلين على رخص بحرية

د.عبدالرحمن الجيران

قدم النائب د.عبدالرحمن الجيران سؤالا الى وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د.علي العمير جاء فيه:

فيما يخص العاملين بالقطاع النفطي والمتطلبات الواجب توافرها بهم.

يرجى تزويدي بالآتي:

1 ـ بيان بأعداد وأسماء العاملين في القطاع النفطي الحاصلين على رخص بحرية هندسية وملاحية وكهروالكترونية، مع إرفاق نسخ من هذه الرخص ومعادلاتها والشهادات الاكاديمية ومعادلاتها والمعينين المعنيين في مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة لها سواء (من الجنسية الكويتية اوالجنسيات الأخرى) في الاسطول البحري أو المجموعات الفنية أو الادارية أو العمليات البحرية أو العمليات الهندسية، على أن يشمل البيان المعينين بعقود خاصة أو عقود تتبع القطاع النفطي في جميع مستوياتهم الوظيفية، وتاريخ التحاقهم والدرجات الحالية لهم وتواريخ منحهم تلك الدرجات، منذ تاريخ تعيينهم الى آخر درجة منحت حتى تاريخ الرد على السؤال من المتقاعدين والذين على رأس عملهم، وأي المجموعات التي يعملون ويمارسون عملهم فيها.

2 ـ المتطلبات الواجب توافرها في الوظائف التي يشغلها العاملون المعينون برخصة بحرية وشهادتها الاكاديمية، وذلك منذ تاريخ تأسس مؤسسة البترول الكويتية بالمرسوم بالقانون رقم 6 لسنة 1980 حتى تاريخ الرد على السؤال.

3 ـ صورة من سلم الرواتب والامتيازات للعاملين برخصة بحرية وشهادتها الأكاديمية في مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة لها منذ تاريخ تأسيسها بالمرسوم بالقانون رقم 6 لسنة 1980 حتى تاريخ الرد على السؤال.

فيصل الكندري يغادر البلاد للمشاركة في اجتماعات «البرلمان العربي»

فيصل الكندري

غادر النائب فيصل محمد الكندري البلاد متوجها إلى مملكة البحرين الشقيقة، وذلك ضمن الوفد البرلماني المغادر لحضور اجتماعات مؤتمر البرلمان العربي.

الكندري: ما أسباب عدم إصدار اللائحة التنفيذية لقانون الخصخصة؟

وجه النائب د.عبدالكريم الكندري سؤالا الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الصناعة والتجارة د.عبدالمحسن المدعج جاء فيه:

وفقا للمرسوم رقم 31 لسنة 2014 في شأن نقل الاشراف على الجهاز الفني لبرنامج التخصيص من رئيس الوزراء الى وزير التجارة والصناعة.

وبناء على المادة 22 من القانون رقم 37 لسنة 2010 في شأن تنظيم برامج عمليات التخصيص التي تنص على انه تصدر بمرسوم اللائحة التنفيذية لهذا القانون خلال 6 اشهر من تاريخ العمل به.

وحيث إنه بعد مرور اربع سنوات لم تصدر تلك اللائحة التنفيذية التي اوجبت المادة 22 من القانون على إصدارها خلال 6 اشهر.

برجاء إفادتي بالتالي:

ما اسباب عدم اصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 37 لسنة 2010 في شأن تنظيم عمليات التخصيص بالرغم من مرور اربع سنوات من اصدار القانون.

هل اعد المجلس الاعلى للتخصيص وفقا للمادة الرابعة من القانون السياسة العامة لعمليات التخصيص وإعداد برنامج زمني بالمشروعات العامة التي يزمع المجلس تخصيصها؟ فإذا كان الجواب بنعم، فما تلك السياسات والبرامج؟ وإن كان الجواب بلا، فلماذا لم يضع المجلس تلك السياسات والبرامج؟

كم عدد الاجتماعات التي عقدها المجلس الأعلى للتخصيص منذ صدور القانون الى تاريخه؟ وما القرارات التي اتخذها المجلس في جميع اجتماعاته؟

وفقا للمادة الثانية من القانون، هل وضع المجلس ضوابط وشروط عدم تضارب المصالح بصورة مباشرة وغير مباشرة بالنسبة الى جميع المشاركين في عمليات التخصيص، والتي تكفل منع استغلال المعلومات التي يصل اليها المشارك بحكم مساهمته في هذه العمليات؟ فإذا كان الجواب بنعم، فما تلك الضوابط والشروط؟ وإن كان الجواب بلا، فلماذا لم يضع المجلس تلك الضوابط والشروط؟

هل ينطبق قانون التخصيص على تخصيص الخطوط الجوية الكويتية، فيما لم يرد فيه نص في قانون تخصيص الكويتية وتعديلاته؟

هل الدولة مقتنعة بنظام تخصيص المشروعات العامة؟ فإذا كان الجواب بنعم فلماذا تأخر اصدار اللائحة التنفيذية لقانون التخصيص والعمل به؟

ما الأعمال والاختصاصات المناطة للأعضاء الثلاثة المتفرغين في المجلس الاعلى للتخصيص؟ وما مؤهلاتهم؟ وهل من بينهم من لديه خبرة واختصاص بالأمور القانونية وذلك وفقا لنص المادة 5 من القانون؟ وما مقدار مكافأة كل عضو منهم؟ والمزايا المالية التي يتمتعون بها؟

هل وافى مجلس الاعلى للتخصيص وفقا للمادة 8 من القانون كلا من مجلس الوزراء وديوان المحاسبة بتقرير نصف سنوي بالأعمال والأنشطة التي قام بها؟ فإذا كان الجواب بنعم، فما تلك الانشطة والاعمال؟ وان كان الجواب بلا، فلماذا لم يتم تزويد مجلس الوزراء وديوان المحاسبة بتلك المعلومات؟

د.عبدالكريم الكندري

«الصحة» رداً على الحويلة: تنسيق مع «الدفاع» والطيران المدني حول الإسعاف الطبي

د.محمد الحويلة

أوردت وزارة الصحة ردها على سؤال للنائب د.محمد الحويلة حول طلب الإفادة عن أسباب عدم الاستعانة بمروحيات عمودية للإسعاف والإخلاء الطبي، وبعض الاستفسارات الأخرى، وجاء في رد الصحة ما يلي: بناء على قرار مجلس الوزراء رقم 909 المتخذ باجتماعه رقم (42 ـ 2012/ 3) المنعقد بتاريخ 2012/8/13 والذي قضى بتكليف وزارة الصحة بالمضي قدما في تنفيذ مشروع الإسعاف الجوي وتأمين جميع متطلباته، وافق مجلس الوزراء على استدراج العرض المذكور من إحدى الشركات المتخصصة، وتوجد موافقة لجنة المناقصات المركزية على استدراج العرض المذكور، وجار التنسيق مع وزارات الدفاع والطيران المدني لإمكانية استغلال مواقع الطيران لحين بناء قواعد الهبوط وإنشاء مبنى مركزي لتخزين وصيانة الطائرات العمودية، وتمت عدة اجتماعات مع وزارة الداخلية والدفاع والطيران المدني بهذا الخصوص، ولم ترد حتى تاريخه الموافقات المطلوبة من تلك الجهات حتى تتم الكتابة لديوان المحاسبة بالاستئجار.